الأحداث المغربية

تأسست عام 1998

ⵓⵎⵓⵙⵙ ⵓⵎⵔⵔⵓⴽⵓ ⵙⵙⵓⵖⵔⵓ

أسسها: محمد البريني ■ مدير النشر: المختار لغزيوي ■ العدد: 8700 ■ الثلاثاء 16 يونيو 2026 ■ الثمن 5 دراهم

www.ahdath.info الأحداث المغربية alahdathalmaghrabia @ahdathinfooffcielle

لمغاربة حاكمين «تايمز سكوير»

وهبي للاعبيه: الخطأ ممنوع!

كشف حساب الأسود.. ما لهم وما عليهم

دعم الأسود.. تعبئة استثنائية بالمطارات

الحكومة تدفع في اتجاه قبول جزئي لولوج كتاب الضبط للمهنة

قانون المحاماة.. عودة الجدل

الرباط الجيلالي بنحليمة

يطمح وزير العدل، عبد اللطيف وهبي، إلى إدخال تعديلات تهم انفتاح مهنة المحاماة على مهن أخرى، خاصة الممارسين في كتابات الضبط، الحاصلين على شهادات الدكتوراه، والممارسين لأكثر من 15 سنة. بالمقابل يعود المحامون للاحتجاج تعبيرا عن رفضهم لبعض التوجهات المرتبطة بمشروع قانون تنظيم المهنة.

وكشفت معطيات حصلت عليها «الأحداث المغربية» أن عبد اللطيف وهبي وزير العدل سيدفع في اتجاه تغييرات طفيفة على النسخة المصادق عليها من مشروع القانون 66.23 المتعلق بمهنة المحاماة.

ووفقا لهذا المعطيات، فإن وزير العدل سيتوافق مع فرق الأغلبية، بمجلس المستشارين، على إدخال تعديلات تهم انفتاح مهنة المحاماة على مهن أخرى، خاصة الممارسين في كتابات الضبط، الحاصلين على شهادات الدكتوراه، والممارسين لأكثر من 15 سنة.

ويبدو أنه على عبد اللطيف وهبي، إن سار في اتجاه انفتاح جزئي لمهنة المحاماة أمام العاملين بكتابات الضبط، أو باقي الفئات المهنية الأخرى التي تطالب بذلك، أن يقنع كذلك فرق الأغلبية بمجلس النواب، التي تراجعت في وقت سابق أثناء وضع التعديلات على مشروع القانون عن المطالبة بالسماح لفئات مهنية (خارج رجال القضاء وأساتذة الجامعات السابقين) بولوج مهنة المحاماة، بعد رجوع مشروع القانون في إطار القراءة الثانية.

هذا الانفتاح لن يكون شاملا، حسب المصدر نفسه، بل سيفعل وفقا لـ«كوطا» سنوية قد تصل لحدود 10 في المائة أو أقل حسب مسار المشاورات والتفاوضات داخل مجلس المستشارين، حيث ستتواصل خلال الأسبوع الجاري المناقشة التفصيلية للمشروع، توازيا مع اقتراب مجلس المنافسة من إصدار رأيه في المشروع وفقا لإحالة ذاتية، واستجابة لطلب تقدمت به نقابة الفيدرالية الديمقراطية للشغل.

وكان وزير العدل، عبد اللطيف وهبي، قد رحب أثناء مناقشة المشروع تفصيليا بلجنة العدل والتشريع بمجلس النواب، بولوج أساتذة الجامعات لممارسة مهنة المحاماة، موجها النواب البرلمانيين لتقديم تعديلات على النص المعروض حاليا، في إطار المناقشة العامة لمشروع القانون رقم 66.23، لكنه لم يقم بالأمر نفسه بالنسبة لموظفي كتابات الضبط، الذين تطالب نقاباتهم (بحكم الخبرة) بإدراجهم ضمن فئات تستحق ارتداء «البذلة السوداء».

3

أعلن عنها زعيم الميزان في المجلس الوطني للحزب

الانتخابات التشريعية.. وعود استقلالية

سلا الأحداث المغربية

أعلن الأمين العام لحزب الاستقلال، نزار بركة، عن خمسة التزامات تعاقدية مع الناخبين. واعتبر أمين عام «الاستقلال» أن الفساد السياسي يشكل عقبة رئيسية أمام تطور العمل الحزبي في المغرب، مشددا على ضرورة القضاء عليه نهائيا لضمان نزاهة وتخليق الاستحقاقات الانتخابية المقبلة.

وطرح بركة خلال انعقاد الدورة الرابعة للمجلس الوطني للحزب، التي عقدت يوم الأحد الماضي بسلا، تعاقدا سياسيا جديدا مع المواطنين يتضمن خمسة التزامات استراتيجية تهدف إلى محاربة الريع وإنهاء تضارب المصالح.

وحسب بركة، يرتكز الالتزام الأول على حماية الأسرة المغربية والدفاع عن منظومة القيم والهوية الوطنية.

يتعلق الالتزام الثاني بصيانة القدرة الشرائية للمواطنين، ومحاربة ثقافة الامتيازات والريع، حيث اعتبر بركة أن حماية جيوب المواطنين مسؤولية أخلاقية تفرض تحقيق توازن اقتصادي واجتماعي، يساهم في توسيع الطبقة المتوسطة.

ويركز الالتزام الثالث، المقدم من لدن حزب الاستقلال، قبيل الاستحقاقات الانتخابية المرتقبة خلال شهر شتنبر القادم، على اعتماد سياسة «الصفر تسامح» مع الفساد وتضارب المصالح، حيث دعا أمين عام حزب «الميزان» إلى إنهاء الاحتكار، واستغلال النفوذ.

ويشمل الالتزام الرابع تمسك الحزب بتطوير الخدمات العمومية، وعدم التراجع عنها، خصوصا في قطاعي التعليم والصحة، معتبرا أن توفير تعليم جيد، ورعاية صحية متقدمة لجميع المواطنين، هو أساس العدالة الاجتماعية رغم دعم الحزب للقطاع الخاص.

ويأتي الالتزام الخامس والأخير متمثلا في تعزيز السيادة الوطنية بأبعادها الشاملة بما يشمل الأمن المائي والطاقي والصحي والسيبراني، وحماية البيانات الاستراتيجية للمملكة.

2

حذر من أن تضخيم الخطاب حوله قد يؤدي إلى تبخيس جهود الإصلاح

بنعليلو: مكافحة الفساد تحتاج إلى تعبئة مجتمعية

الأحداث المغربية

قال رئيس الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، محمد بنعليلو، يوم الجمعة الأخير بأولماس، إن الصحافة المهنية تشكل أحد الأعمدة الأساسية لأي منظومة فعالة للنزاهة والشفافية والمساءلة.

وأوضح بنعليلو، خلال افتتاح ورشة تكوينية نظمتها الهيئة بشراكة مع منتدى الإعلام والمواطنة حول موضوع «آليات وضوابط التناول الإعلامي لقضايا الفساد والرشوة»، أن المجتمعات التي تنجح في الحد من الفساد ليست فقط تلك التي تتوفر على مؤسسات رقابية وقضائية قوية، وإنما أيضا تلك التي تمتلك إعلاما مهنيا مستقلا قادرا على كشف الاختلالات، وفهم أسبابها، وتحويلها إلى موضوع للنقاش العمومي المسؤول.

وأضاف أن الصحفي لا يقتصر دوره على نقل الوقائع أو الوساطة بين الخبر والمتلقي، بل يعد فاعلا أساسيا في إنتاج الوعي العام وتوسيع دائرة اليقظة المجتمعية وتعزيز قدرة المواطنين على فهم القضايا المرتبطة بالنزاهة والشفافية والمساءلة، مبرزا أن العديد من التجارب الدولية أظهرت أن بعض ملفات الفساد الكبرى لم تبدأ بتقارير رقابية أو إجراءات قضائية، بل انطلقت من أسئلة صحفية جادة أو تحقيقات استقصائية مهنية أو من قدرة عمل صحفي على الربط بين معطيات متفرقة وتحويلها إلى معرفة عامة تكشف مواطن الخلل ومخاطر الانحراف.

وفي هذا الصدد، أكد رئيس الهيئة أن الجرأة تظل من القيم المؤسسة للعمل الصحفي، غير أن التحدي الحقيقي يكمن في جعلها قائمة على الدقة والتحقق والمسؤولية المهنية.

2

الداخلية تمنع المصادقة على الوثائق العرفية المخالفة للقانون

تدابير صارمة لحماية العقارات

محمد عارف

لوضع حد لأي ممارسات قد تؤدي إلى خلق وضعيات قانونية غير سليمة أو التسبب في نزاعات عقارية دعت وزارة الداخلية، في دورية جديدة موجهة لولاة الجهات وعمال العمالات والأقاليم، إلى منع الإشهاد على صحة الإمضاء في الوثائق والمحررات العرفية، التي تتضمن تصرفات عقارية مخالفة للمقتضيات القانونية الجاري بها العمل.

وأشارت الدورية الوزارية إلى أنه «لوحظ أن بعض المصالح الإدارية المختصة بالإشهاد على صحة الإمضاء ما زالت تتوصل بوثائق تتعلق بتصرفات عقارية عرفية، رغم أن المادة 4 من القانون رقم 39.08 المتعلق بمدونة الحقوق العينية تنص صراحة، تحت طائلة البطلان، على إلزامية توثيق جميع التصرفات الواردة على الحقوق العينية العقارية، إما في محرر رسمي ينجزه موثق أو عدل، أو في محرر ثابت التاريخ يحرره محام مقبول للترافع أمام محكمة النقض».

وسجلت وزارة الداخلية أن الإشهاد على صحة الإمضاء، رغم كونه إجراء يقتصر من حيث الأصل على التحقق من هوية الموقع، يظل مقيدا بمبدأ احترام النظام العام، مما يجعل من غير الجائز قانونا تقديم هذه الخدمة في الحالات التي تتضمن مخالفة صريحة للنصوص التشريعية المنظمة للحقوق العينية العقارية.

كما شددت التوجيهات على أن المصادقة على مثل هذه الوثائق قد تفهم على أنها إضفاء لمظهر من المشروعية على تصرفات باطلة قانونا، وهو ما يتعارض مع مقتضيات حماية الأمن القانوني.

ودعت الوزارة المصالح الإدارية المعنية إلى الامتناع بشكل صارم عن الإشهاد على أي محرر عرفي يتضمن تصرفات عقارية غير موثقة وفق الصيغ القانونية المحددة، مع ضرورة تعليل قرارات الرفض بشكل واضح ومستند إلى النصوص القانونية والتنظيمية المعمول بها، ضمانا للشفافية وتعزيزا لمشروعية القرار الإداري.

كما نبهت التوجيهات إلى أن عدم الالتزام بهذه المقتضيات سيعرض المسؤولين المعنيين للمساءلة الإدارية والتأديبية وفقا للقوانين الجاري بها العمل، لما قد يترتب عن ذلك من آثار قانونية تمس بمصداقية الإدارة وسلامة المعاملات.

كما شددت الدورية على ضرورة التفعيل الدقيق لمقتضيات المادة 9 من المرسوم رقم 2.22.047، واعتبار كل تصرف عقاري غير موثق وفق الأشكال القانونية مخالفا للنظام العام، مع المطالبة بتعليل قرارات الرفض تعليلا قانونيا واضحا، والإشارة إلى النصوص القانونية المؤطرة، ضمانا لمشروعية القرار الإداري وحماية له من أي طعن محتمل.

في رأيه حول مشروع مراجعة هيكلة الخريطة الجامعية

الجامعة.. المجلس الأعلى للتعليم يدعو إلى خطة واضحة

الأحداث المغربية

كشف المجلس الأعلى للتربية والتكوين أن نجاح ورش مراجعة الخريطة الجامعية العمومية يظل رهينا بتوفير مجموعة من الشروط الأساسية من بينها، على الخصوص، وضع خطة واضحة لمواكبة الجامعات المحدثة، لا سيما تلك التي لا تتوفر على عرض تكويني متنوع، وتسريع تطوير الخدمات الجامعية الموازية من أحياء جامعية ومرافق رياضية وثقافية وفنية وترفيهية تجعل من الجامعة فضاء جاذبا وحاضنا لحياة جامعية متكاملة.

وأصدر المجلس رأيه حول مشروع «مراجعة هيكلة الخريطة الجامعية العمومية المغربية: المرتكزات والرؤية ومنهجية التنزيل»، استجابة لطلب الرأي الوارد عليه من السيد رئيس الحكومة. ويهدف المشروع إلى إعادة هيكلة الخريطة الجامعية العمومية عبر الانتقال من 12 إلى 27 جامعة عمومية، من خلال تقسيم الجامعات الكبرى وإحداث مؤسسات جامعية جديدة.

وبخصوص العلاقة بين الخريطة الجامعية الجديدة والمخطط المديري للتعليم العالي، أكد المجلس على مركزية التخطيط الاستراتيجي كما يجسده مفهوم المخطط المديري المذكور، وعلى ضرورته باعتباره الأداة الاستراتيجية المركزية الكفيلة بتأطير مختلف التدخلات المرتبطة بإصلاح منظومة التعليم العالي، بما يضمن انسجامها وتكاملها وتدرجها في الزمن.

وفي قراءته التحليلية لهذا المشروع، أبدى المجلس عددا من الملاحظات المرتبطة بمضامينه ومقاربته ومنهجية تفعيله، كما توقف عند بعض التوجهات الواردة فيه والمتصلة بإعادة تنظيم العرض الجامعي العمومي المغربي.

وقاية من المخاطر الطبيعية واستباق بحوالي 5 ملايير درهم

من تدبير الكوارث إلى بناء مجتمع الصمود

الرباط فطومة نعيمي

في ظل تزايد التحديات المرتبطة بالفيضانات والزلازل والتقلبات المناخية، يواصل المغرب إعادة صياغة مقاربته لتدبير الكوارث الطبيعية بالانتقال من منطق التدخل بعد وقوع الأضرار إلى منطق الوقاية والاستباق وبناء الصمود المجتمعي.

هذا التحول، الذي كشف بعض معالمه وزير الداخلية، عبد الوافي لفتيت، ترجم إلى تمويل 365 مشروعا للحماية والوقاية من الكوارث الطبيعية بمختلف جهات المملكة باستثمارات إجمالية قاربت خمسة ملايير درهم منذ سنة 2015 إلى متم أبريل 2026 (بالضبط 4.87 مليارات درهم)، ساهم فيها صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية بما يعادل ثلث الكلفة الإجمالية.

وأوضح لفتيت، في جواب كتابي حول إشراك الساكنة في تدبير الكوارث الطبيعية، أن السلطات العمومية اعتمدت خلال السنوات الأخيرة مجموعة من الآليات القانونية والتنظيمية والمالية الرامية إلى تعزيز التدخل العمومي في مواجهة المخاطر الطبيعية وفق مقاربة استشرافية ترتكز على الرصد واليقظة والتتبع والإنذار المبكر والتحسيس والوقاية، بهدف الحد من الخسائر البشرية والمادية التي تخلفها الفيضانات والزلازل وانجرافات التربة والتسونامي.

وأشار وزير الداخلية إلى أن تنزيل الاستراتيجية الوطنية لتدبير المخاطر الطبيعية يتم عبر خطة العمل 2021-2026، التي تضم برامج خاصة بتحسيس مختلف الأطراف المعنية، واعتماد مقاربة النوع في تدبير المخاطر، وتعزيز الشراكات بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

وفي هذا السياق، أعدت مديرية تدبير المخاطر الطبيعية خطة للتحسيس بمخاطر الكوارث الطبيعية تستهدف مختلف فئات المجتمع، ولا سيما الفئات الهشة، كما وضعت دليلا تقنيا لفائدة جمعيات المجتمع المدني لتنظيم وتأطير الأنشطة التحسيسية المرتبطة بالحد من المخاطر الطبيعية.

كما تواصل وكالة الحوض المائي لتانسيفت تنظيم تمارين سنوية لمحاكاة الإخلاء بوادي أوريكا لاختبار فعالية أنظمة الإنذار المبكر وتعزيز جاهزية مختلف المتدخلين، فيما ساهم إشراك الساكنة المحلية في تطوير نظام التنبؤ والإنذار المبكر بالحمولات المفاجئة، حيث أصبحت تضطلع بدور مباشر في تنبيه وإرشاد السياح نحو المناطق الآمنة عند صدور الإنذارات.

وخلص لفتيت إلى أن كسب رهان الوقاية يظل مرتبطا باستمرار رفع مستوى الوعي الجماعي، ليس خلال فترات الأزمات فقط، بل أيضا خلال فترات الاستقرار، حتى تصبح ثقافة الوقاية جزءا من المنظومة التربوية ومن السلوك المجتمعي اليومي، بما يعزز قدرة المجتمع على التكيف مع آثار التغير المناخي ويرفع من مستوى صموده في مواجهة مختلف الكوارث الطبيعية.

وأكد وزير الداخلية أن هذا التوجه الاستراتيجي يستند إلى ورشين مهيكلين يشكلان اليوم الإطار المرجعي الوطني لتدبير مخاطر الكوارث الطبيعية، ويتعلق الأمر ببرنامج التدبير المندمج لمخاطر الكوارث الطبيعية والقدرة على مواجهتها المعتمد منذ سنة 2016، والاستراتيجية الوطنية لتدبير المخاطر الطبيعية 2020-2030، اللذين يهدفان إلى توحيد الرؤى وتنسيق تدخلات مختلف الفاعلين وتعزيز جاهزية المنظومة الوطنية لمواجهة الأزمات.

ويبرز من جواب لفتيت أن الرهان الجديد لا يقتصر على إنجاز البنيات الوقائية أو تطوير أنظمة الإنذار المبكر، بل يمتد إلى جعل الساكنة المحلية فاعلا رئيسيا في منظومة تدبير المخاطر. فالمقاربة المعتمدة تضع المواطنين، خصوصا بالمناطق الأكثر عرضة للكوارث، في صلب جهود الوقاية والاستعداد والتدخل الأولي، من خلال ترسيخ ثقافة الوقاية وتقوية القدرات المحلية في مجالات التوعية والإنذار والإخلاء والتدخلات الأولية، خاصة لفائدة الفئات الهشة.

وفي هذا الإطار، ساهم برنامج التدبير المندمج للمخاطر المرتبطة بالكوارث الطبيعية والقدرة على مواجهتها في تمويل 17 مشروعا غير هيكلي مخصصة للتحسيس والتكوين ونشر ثقافة تدبير المخاطر الطبيعية، بما يعكس توجها متزايدا نحو الاستثمار في العنصر البشري إلى جانب الاستثمار في البنيات الوقائية.

ومن بين المشاريع الممولة، استفادت المديرية العامة للوقاية المدنية من أربعة مشاريع بكلفة إجمالية بلغت 29.98 مليون درهم، خصصت لتنظيم تكوينات متخصصة لفائدة المتدخلين في حالات الطوارئ، وتكوين مؤطرين في المساعدة الطبية الأساسية والإسعافات الأولية، إلى جانب تأهيل الجمعيات والمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال تدبير الأزمات.

هدد عناصر الشرطة بالعرائش وخرب عدة سيارات

سلاح الأمن لتوقيف جانح

العرائش العربي الجوخ

تمكنت عناصر الشرطة بالمنطقة الإقليمية للأمن بالعرائش، صباح أول أمس الأحد، من توقيف شخص يبلغ من العمر 19 سنة، من ذوي السوابق القضائية، وذلك للاشتباه في تورطه في قضية تتعلق بالتخدير وحيازة أسلحة بيضاء وإلحاق خسائر مادية بممتلكات خاصة.

وتدخلت دوريات الشرطة عقب توصلها بإشعار حول قيام شخص في حالة تخدير بإحداث الضوضاء وإلحاق خسائر مادية بمجموعة من السيارات المتوقفة بالشارع العام، حددت بعض المصادر عددها في حوالي 7 مركبات.

وأثناء عملية تدخل عناصر الشرطة لضبط المشتبه فيه واجههم هذا الأخير بعدم الامتثال والتهديد باستعمال السلاح الأبيض، الأمر الذي اضطر مقدم شرطة لإشهار سلاحه الوظيفي دون اللجوء لاستخدامه، وذلك بشكل مكن من ضبط المشتبه فيه وتحييد الخطر الصادر عنه.

وأسفرت عملية التفتيش التي أخضع لها الموقوف عن حجز عدة أسلحة بيضاء من الحجم الكبير وقناع للوجه وقفازات وقرصين مخدرين.

وقد تم إخضاع المشتبه فيه لتدبير الحراسة النظرية رهن إشارة البحث القضائي الذي يجري تحت إشراف النيابة العامة المختصة، وذلك للكشف عن جميع ظروف وملابسات وخلفيات هذه القضية، وكذا تحديد كافة الأفعال الإجرامية المنسوبة للمعني بالأمر.